استبعاد السفن السعودية من تغطية التأمين

بعد سحب شركات إعادة التأمين دعمها لمنتجات التأمين التكميلية ضد مخاطر الحرب، فيما تواجه السفن المرتبطة بالسعودية قيودًا جديدة في الحصول على التغطية.

وتبيّن المجلة أن أندية الحماية والتعويض تسارع إلى استبعاد شامل للسفن المرتبطة بالسعودية من تغطية إعادة الشراء الجديدة للمستأجرين في البحر الأحمر.

وفي المقابل، تشير المعطيات إلى أن إعادة تسعير عقود إعادة التأمين تجعل إلغاء وثائق التأمين أمرًا إلزاميًا في بعض الحالات، فيما تتجه عروض التغطية الجديدة إلى التسعير على أساس كل حالة على

حدة، مع فرض رسوم إضافية عن كل رحلة أو مخالفة.

ولا تغفل المجلة عن أن التطورات الجديدة تضع السفن المرتبطة بالسعودية أمام قيود أكثر تشددًا، ما يرفع كلفة تشغيل السفن ويعقّد خيارات الشركات المرتبطة بالموانئ والمسارات السعودية.

وتتناول المجلة تأثيرَ إعادة ترتيب سوق التأمين على حركة الملاحة، إذ تظل التغطية التأمينية عنصرًا حاسمًا في قرار شركات الشحن بشأن عبور البحر الأحمر.

ويعكس هذا المسارُ اتساعَ الضغوط الاقتصادية التي تواجه الشحن المرتبط بالسعودية، إذ لا تقتصر تداعيات التصعيد على تغيير مسارات السفن أو ارتفاع كلفة الوقود، وإنما تمتد إلى التأمين وإعادة التأمين، بما يجعل الوصول إلى الموانئ والمسارات السعودية أكثر كلفة ومخاطرة.